



تقدير موقف

انتخابات العراق ٢٠١٤ : تكريس النخب السياسية للتقسيم الطائفي

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | أبريل ٢٠١٤

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدّها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، سواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للشخصيات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها برامج وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص. ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: +٩٦٣ ٤٤١٩٩٧٧٧ | فاكس: +٩٦٣ ٤٤٨٣١٦٥١

www.dohainstitute.org

المحتويات

- ١ مقدمة
- ١ الصراع على تمثيل الهوية
- ٢ حكاية سانت لاغي
- ٣ الحد الأقصى من الطائفية الانتخابية
- ٥ ائتلاف متعدد الهوية
- ٧ خاتمة

مقدمة

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق أسماء الائتلافات والكيانات التي ستخوض الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠١٤، وعددها ١٠٧ ائتلاف وكيان، وأعلنت قوائم المرشّحات والمرشّحين للانتخابات في كلّ ائتلاف وكيان، لتطلاق بذلك الحملة الانتخابية في أجواء محمومة من التنافس والانقسام.

و واضح، من قراءة هذه الائتلافات وتركيبتها، أن ثمة اختلافاً جوهرياً في طريقة بنائها، على الأقل إذا أردنا قياسها بالائتلافات التي خاضت الانتخابات النيابية عام ٢٠١٠. فهذه الائتلافات والتيارات أصبحت أكثر انقساماً وأكثر طائفية مما كانت عليه في الدورة الانتخابية السابقة. بل إن التنافس قد انتقل إلى داخل كل طائفة على تمثيلها، وهذا تكريس أعمق للطائفية السياسية.

الصراع على تمثيل الهوية

إذا كان النظام السياسي العراقي الذي صاغه الاحتلال الأميركي ما بعد ٢٠٠٣ يقوم على تمثيل الهويات الإثنية في البلاد، في ما يُعرف بـ "الديمقراطية التوافقية"، ومن ثمة تجري عملية بناء التنظيمات السياسية الانتخابية على أساس هذه الهويات التي فرضت على المواطنين إطاراً لتعريف أنفسهم سياسياً، فإننا للمرة الأولى – إذا تجاوزنا انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة التي جرت في آذار / مارس ٢٠١٣ – نكون أمام حالة يجري فيها التنافس على تمثيل كلّ هوية إثنية، أو مكون، عدّة ائتلافات، ولا تكون إزاء ائتلاف واحد، أو كتلة كبرى، مثلما كانت عليه الحال في سائر الانتخابات السابقة بدءاً بانتخابات ٢٠٠٥.

ولعل انتخابات ٢٠١٠ هي التي أدت إلى هذا الانقسام في تمثيل الهوية، وإلى الصراع على تمثيلها. فالتنظيمات السياسية الشيعية لم تخض الانتخابات بائتلاف واحد، كما هو الشأن بالنسبة إلى الانتخابات التي سبقتها، بل بائتلافين كبيرين؛ هما ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي، والأمر نفسه قد حصل بالنسبة إلى التنظيمات السياسية الكردية التي دخلت الانتخابات بائتلافين؛ هما التحالف الكردستاني وكوران (التغيير). في حين خاض السنة الانتخابات بائتلاف واحد كبير، هو ائتلاف العراقيّة.

والواقع أنّ هذا التوحد السّيّي هو نفسه الذي أدى إلى إنها ظاهرة الانقسام لدى بقية المكونات؛ إذ اتحد، بسبب الخوف منه، الائتلافان الشيعيان الرئيسيان بعد الانتخابات، في ما عُرف بكتلة "التحالف الوطني"، وهي الكتلة التي أُوكِلَ إليها ترشيح رئيس مجلس الوزراء.

ولذلك نستطيع أن نقول إنّ انتخابات ٢٠١٠ شهدت تعددًا في تمثيل كلّ هوية، على غرار ما يحدث في انتخابات ٢٠١٤، لكن بصورة أقلّ. وللمقارنة، تشهد هذه الانتخابات خمسة ائتلافات شيعية رئيسة؛ هي دولة القانون، والمواطن، والأحرار، والفضيلة والنّخب المستقلة، وتحالف الإصلاح الوطني، وتشهد ثلاثة ائتلافات سنية رئيسة؛ هي متحدون للإصلاح، والعربية، وكرامة، وتشهد أربعة ائتلافات كردية؛ هي الائتلاف الكردي الموحد، وكوران، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، والتحالف الوطني الكردستاني.

وإذا كان من المأثور في البلدان التي تقوم أنظمتها السياسية على تمثيل عدّة هويات أن تنشأ كتل موحدة للتعبير عن كلّ هوية مع إنشاء النظام، ثم يحدث صراع على تمثيل الهوية بعد ذلك، فإنّ الانقسام المتزايد في العراق يلوح مرتبطة بالصراع على بناء نظام مركزي، لا يبدو أنّ بلداً ريعياً مثل العراق يستطيع الخلاص منه بسهولة. فمدار الانقسام الشيعي السياسي على الصيغة المركزية الشديدة التي بناها رئيس الوزراء نوري المالكي، خلال سنوات حكمه الثماني، وإمكانية بناء مركزية أكثر مرنة تعكس شراكةً فعليةً لسائر مكونات البلاد الكبرى. أمّا الانقسام السني فمداره على شكل العلاقة بمركزية نامية تديرها الشيعية السياسية.

حكاية سانت لاغي

يرتبط تسامي هذا الانقسام باعتماد قانون الانتخابات لنظام "سانت لاغي المعدل"، وهو صيغة رياضية في توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة، تبناها قانون انتخابات مجلس النواب العراقي الذي صدر في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣، وستجري على أساسه انتخابات ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠١٤.

^١ يعني هذا النظام، بحسب "المادة ١٤ / أولاً" من القانون أنّ "تقسم الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأعداد التسلسلية (١,٦ ،٣ ،٥ ،٧ ،٩ .. إلخ) وبعده المقاعد المخصصة للدائرة الواحدة"، في حين أجريت انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠١٣ على نظام سانت لاغي الذي تبدأ القسمة فيه من ١، وليس من ١,٦، كما هو الشأن في "سانت لاغي المعدل". وفي الحقيقة، تبدأ القسمة في "سانت لاغي المعدل" المعروف في الأدبيات الانتخابية العالمية، من ١,٤، وليس من ١,٦. وهذا الرقم هو اجتهاد عراقي. والأكثر من ذلك، أنّ

ومعروف أن سانت لاغي يسمح بوجود الكيانات والائتلافات الصغيرة، ويعطيها مساحةً معقولةً في ميدان التنافس الانتخابي؛ ولذلك عمدت الائتلافات الكبيرة في المشهد الانتخابي العراقي إلى بناء ما يمكن تسميته "كياناتٍ ظليةً" صغيرةً تابعة لها، لتعود وتندمج فيها بعد حصولها على عدد من المقاعد. وهذا الأمر حصل في انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠١٣؛ إذ صعدت نسبة مهمة من الكيانات الصغيرة إلى جانب الكيانات والائتلافات الكبيرة.

وعلى الرغم من أن حظوظ هذه الكيانات الصغيرة في ممارسة دور سياسي فاعل ضعيفة، في عملية سياسية كالعملية السياسية في العراق التي تسيطر عليها الأحزاب والتنظيمات السياسية الكبرى؛ ما سيضطرها إلى الاندماج في هذه الأحزاب والتنظيمات، على نحو ما أثبتته تجربة البرلمان ومجالس المحافظات في العراق منذ عام ٢٠٠٥، فإن الكتل النيابية الكبيرة قد عملت على التقليل من فرص الكيانات الصغيرة إلى الحد الأدنى في الانتخابات النيابية المقبلة؛ وذلك بإدخال تعديلات على نظام سانت لاغي لتحقيق هذا الغرض.

وعلى الرغم من أن نظام سانت لاغي المعدل يعطي الكيانات الصغيرة فرصة لا تتجاوز ٣ في المئة من النسبة العامة لمقاعد مجلس النواب، بحسب ما أثبتته بعض الدراسات، فإن هاجس خسارة هذه المقاعد ظل قائماً؛ لذلك لجأت جل الائتلافات الكبيرة إلى بناء كيانات ظلية، لكي تقيد من فرصة حصولها على المقاعد المحددة التي يمكن أن تجيئها الكيانات الصغيرة.

الحد الأقصى من الطائفية الانتخابية

إن السمة الأخرى التي تتسم بها الائتلافات الانتخابية عام ٢٠١٤ متمثلة بأنها أصبحت أكثر طائفية، وإذا كانت انتخابات ٢٠١٠ أنتجت ائتلاف العراقية الذي ضمّ نسبة لا يأس بها من العرب الشيعة، على الرغم من أنه ائتلاف سني (من أصل ٩١ نائباً فازوا في انتخابات ٢٠١٠ عن ائتلاف العراقية، كان ثمة ١٨ نائباً

مناقشات الكتل النيابية ما قبل إقرار قانون الانتخابات الأخير كانت تسعى بالوصول بـ"سانت لاغي المعدل" لـ ١,٩؛ الأمر الذي أعطى انطباعاً مفاده أن هذه الكتل تُفصل النظام الانتخابي على مصالحها الحزبية.

من العرب الشيعة)، وأنه قد رأسه زعيم عراقي شيعي علماني هو إبراد علاوي، فإن انتخابات ٢٠١٤ لم تشهد أيّ مسعى في هذا الاتجاه.

ولكن ثمة ثلاثة ائتلافات ربما تشدّ عن هذا؛ وهي ائتلاف الوطنية الذي يتزعمه علاوي، والتحالف المدني الديمقراطي؛ وهو تحالف علماني يضم خليطًا من القوى والشخصيات اليسارية، والقومية، واللبرالية، وائتلاف العراق الذي يموله رجل الأعمال فاضل الدباس. غير أنّ هذه الائتفافات ليست رئيسةً في الخريطة الانتخابية، ولا يُتوقع أن تفوز سوى بعدد محدود من المقاعد، هذا على الرغم من أنّ كثيراً من المتابعين يتعاملون مع ائتلاف العراق بوصفه ائتلافاً عربياً سنياً؛ لذا يُتوقع أن يكون حضوره الأساسي في المحافظات السنية، لأنّ مكوناته وشخصياته الأساسية عربية سنية، على الرغم من أنه أعدّ قوائم انتخابيةً في المحافظات العربية الشيعية كلّها. ولكن ثمة أيضاً نسبة مهمة من الشخصيات العربية الشيعية في قياداته، فضلاً عن أنّ مموله من أصول شيعية.

مقارنةً بانتخابات ٢٠١٠، على الرغم من أنّ الائتفافين الشيعيين الرئيسيين آنذاك لم يضمما قوى سنيةً حقيقةً، فقد شهدت مرحلة بناء الائتفافات ما قبل تلك الانتخابات مفاوضاتٍ جادةً بين أطراف شيعية وسنية رئيسيّة لبناء ائتلاف جامع. وقد خاض ائتلاف دولة القانون الذي كان أقوى ائتلافاً سياسياً؛ بسبب الفوز الذي حققه في انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩، مفاوضاتٍ مهمةً في هذا المجال، إلا أنه انتهى لبناء ائتلاف طائفي؛ لأنّ الخطاب الطائفي كان الأكثر قدرةً على تعبئة الجمّور.

وبالفعل، تُعدُّ سهولة التعبئة الطائفية ونجاحتها أحد العوامل الأساسية التي عاقت بناء ائتلاف عابر للطوائف. وإلى جانب هذا، ترتبط الطائفية الأكثر حدّةً في انتخابات ٢٠١٤ بالصراع السياسي والمجتمعي الذي ينتعش في المراحل الانتقالية التي تشهد إعادة تشكيل النظام السياسي المتعدد الهويات والمنقسم إثنياً وطائفياً.

وقد منع هذا الانقسام أيّ حوار حقيقي بين الكتل الرئيسة. وفي الحقيقة، أخذ هذا الانقسام يتصاعد منذ أزمة تشكيل الحكومة التي عقبت انتخابات ٢٠١٠، وأظهرت نزعةً استثنائيةً بالسلطة تستند إلى إطار طائفي، وتتحرك فيه، ولا تعبأ بالانتخابات ونتائجها، بوصفها أداةً سلميةً لتداول السلطة، بل تسخر مؤسسات الدولة ذات الاستقلالية (القضاء، والهيئات المستقلة، والمؤسسة الأمنية، وغيرها) في مشروعها الاستثنائي. كما أنها قبضت على أيّ أملٍ بأن يخطو ائتلاف دولة القانون نحو بناء ائتلاف وطني، بل إنّها قبضت على الصيغة الخجول لائتلاف العروبة الذي أخذ ينتمي إلى كتلة سنية أكثر فأكثر؛ بخروج الأغلبية العظمى من

أعضائه الشيعة، ليشكّل ما بات يُعرف بـ "شيعة العراقية" كتلاً منفصلةً، مثل "العراقية الحرة"، وـ "البيضاء"، وغير ذلك.

وهكذا فإنّ الأمر يُفضي إلى إعادة رسم خريطة القوى السياسية، على أساس إعادة اصطفافها في خنادق طائفية أكثر صفاءً، وأكثر حدةً، وتكون أزمة تشكيل الحكومة عام ٢٠١٠ قد قضت على الأجواء الإيجابية التي أنتجتها هزيمة تنظيم القاعدة، والمليشيات الشيعية، عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وتكون، كذلك، قد عَزَّزَت الشكوك لدى العراقيين والمجتمع الدولي على حد سواء، في إمكانية تطُور العملية السياسية في العراق إلى صيغة ذات شراكة أكبر في مؤسسة الحكم، وتقديمها، وإن ببطء، نحو الحد الأدنى من مبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الشعبية.

كانت أزمة تشكيل الحكومة هي واسطة العقد التي عقبتها سلسلة من أزمات سياسية حادة، طبعت ولاية المالكي الثانية لرئاسة الوزراء؛ مثل مذكرة القبض على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي والحكم عليه بالإعدام أواخر عام ٢٠١١، وحركة الاحتجاج في المحافظات السنية، إثر اعتقال عناصر من حماية وزير المالية وأحد أبرز السياسيين من العرب السنة رافع العيساوي، أواخر عام ٢٠١٢، ثمّ ما يُعرف بـ "أزمة الأنبار" التي بدأت أواخر عام ٢٠١٣، مع إعلان الحكومة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" في صحراء الأنبار.

ائتلاف متعدد الهوية

بدت السمتان اللتان طبعتا ائتلافات ٢٠١٤ (الانقسام الحاد، والطائفية السياسية) واضحتين خلال الحراك السياسي، حتى قبل إعلان المفوضية أسماء الائتلافات المشاركة في الانتخابات. والأسوأ من ذلك أنّ القوى الرئيسة - ولأسباب نفسها التي منعها من بناء ائتلافات انتخابية عابرة للطائفة - تلّكأت في بناء تفاهمات في ما بينها لمرحلة ما بعد الانتخابات، وهو أمر خطير معرقل للعملية السياسية بمجملها.

من ثمة ستُجد ائتلافات الرئيسة أنها مقيدة بالجدول الزمني الذي يحدده الدستور لمرحلة ما بعد الانتخابات، وفي صُلب ذلك تشكيل الكتلة النيابية الأكثر عدداً، وهي التي سُتكلّف بترشيح رئيس الوزراء، في الوقت الذي لا تملك فيه أيّ اتفاق مبدئي، أو تصور عن ذلك. ومن ثمة لا توجد تفاهمات معلنَة لمرحلة ما بعد الانتخابات إلّا التفاهم بين ائتلاف المواطن الذي يقوده المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، والذي يترأّسه

عمر الحكيم، وائتلاف الأحرار الذي يقوده التيار الصدري، في حين ينعدم أي تقافهم أو حوار جديّ عابر للطوائف لمرحلة ما بعد الانتخابات.

إذا كان عدم وضوح عدد الائتلافات التي ستقرّرها الانتخابات عاماً رئيساً في عدم وجود تقافهمات، فإن العملية السياسية في العراق ستبقى محفوظةً للأحزاب والتنظيمات السياسية الرئيسة التي سيطرت على المشهد السياسي منذ عام ٢٠٠٣، ذلك أننا لم نشهد ولادة قوى جديدة قادرة على أن تطرح بدائل حقيقةً. ولعل ولادة حزب كوران في كردستان العراق، عام ٢٠٠٨، يؤكّد أنّ التنظيمات السياسية الجديدة، حتى تلك التي تحمل نزواجاً إلى المعارضة أو فكرةً بشأنها، تولد من رحم التنظيمات العريقة القائمة. ومن ثمّة سيبقى المشهد السياسي محكوماً بالقوى نفسها، مع اختلاف محتمل في نسب تمثيلها، صعوباً أو هبوطاً.

الغموض الأساسي، في هذا السياق، متمثل بالمشهد السياسي العربي السنّي الذي يبدو أنه سريع التحول - على خلاف المشهدين الكردي والشيعي - وذلك بسبب حداثة المجال السياسي السنّي، في حين أنّ المجالين السياسيين الكردي والشيعي؛ بسبب نموهما في المعارضة السياسية لنظام صدام حسين، طوراً تقاليد سياسيةً واضحةً تجعلنا أقدر على فهم خريطة الكتل التصويتية لهما، ومناطق نفوذ كلّ تنظيم سياسي متعلق بهما، في حين لا يتسعى ذلك في المجال السياسي العربي السنّي.

إن تحالفات ما بعد الانتخابات سيحدّدها الموقف من المركزية. وستدور هذه التحالفات على فكرتين سياسيتين أساسيتين؛ هما دولة مركزية شديدة يقودها العرب الشيعة، مع شراكة كردية تحاول أن تطلق الفاعلية السياسية لكلّ منها في شكل محدود من اللامركزية، ومركزية مرنّة تحاول أن توازن بين مركز أكثر مرونة في إشراك جميع المكونات، ولا سيما من خلال قيود أو مؤسسات سياسية تمنع أيّ صيغة احتكارية للسلطة، على غرار ما شابَ تجربة المالكي في الحكم، مع لامركزية أكثر سعّةً. وهذا يتطلّب تغيير المالكي بمرشح آخر، شرطَ أن تقبل به إيران أيضاً.

هذا الخطان من التحالفات يمثل الأول فيما يندرج تحت دولة القانون، ويمثل الآخر الجبهة الشيعية المعارضة للمالكي؛ أي ائتلافي المواطن والأحرار. وفي كلّ الأحوال، فإنّ نواة تحالفات ما بعد الانتخابات ستتحدد في دائرة السياسية الشيعية ممثّلةً بـهذين التيارين الكبيرين المتعارضين.

خاتمة

تبنيّ العراق ما بعد ٢٠٠٣ أنموذج الديمocratie التوافقية، وهو النظام الذي يقول عنه منظرو النظم السياسية إنّه الأكثر صلاحيةً للمجتمعات المنقسمة أو المتعدّدة الهويات التي لم تتجّح عملية صَهْرها في أمّة واحدة. ولكن لم يتحدّث أحد من هؤلاء عن توافقية طائفية. وهذه حالة يبدو أنها خاصة بالشرق العربي، كما أنها لم تتحول إلى ديمقراطية في أيّ دولة عربية.

ويفترض منظرو هذا النموذج أنّ الرُّكّن الأول في الديمocratie التوافقية هو ما يُسمى "الائتلاف الواسع"، أي الائتلاف الذي يضم قوّى معبرةً عن سائر الهويات الكبرى المكونة للبلاد. وفي التجارب اللاحقة للديمocratie التوافقية (ماليزيا على سبيل المثال)، كان هذا الائتلاف هو حجر الزاوية في بناء النظام السياسي، وهو ما لم يحصل في العراق منذ ٢٠٠٣. بل إنّ ما حصل كان على العكس من ذلك؛ ذلك لأنّ احتلاًلاً أجنبياً فرض توافقية سياسية طائفية على شعب - غير منقسم إلى طائفية سياسية - فتحولت تلك التوافقية إلى أدوات للاقصاء والاحترباب الأهلي.

إنّ انتخابات ٢٠١٤ لم تشهد أيّ مسعًّا لتجاوز هذا الواقع وبناء ائتلاف عابر للطائفية، من خلال حوار حقيقي وجادّ بين الكيانات والائتفافات التي ظلت منشغلةً بانقساماتها، إلى حدّ أنها لم تناقش حتى بناء رؤية مشتركة لمرحلة ما بعد الانتخابات، لنجد أنفسنا تلقاءً واقع تغييب فيه أيّ تفاهمات أساسية بين شركاء السياسة والوطن، في الوقت الذي يعلو فيه صوت العنف وخيار البندقية.